الحـــــزب الجمـــهـــوري

يقـــــدم

اســـس حمايـــة الحقـــوق الاســـاسية

مارس ١٩٦٩

بسم الله الرحمن الرحيم

ولقد كرمنا بنى آدم ـ وحملناهم
فى البر والبحر ورزقناهم من
الطيبات وفضلناهم على كثير ممن
خلقنا تفضيلا "
صدق الله العظيم "

الى السودانيين عامه
والى المثقفين منهم خاصه

ان بلادنا اليوم تجتاز مرحله خطيره فى تاريخها وهى مرحلة اجازة الدستور .. وهناك عوامل من الجهل وعوامل من الغرض قد تزيف الدستور وتضلل من ثم سعى هذا الشعب الكريم والحزب الجمهورى حرصاً منه على هذا الشعب وضنانه به على التضليل راى اقامة اسبوع لحماية الحقوق الاساسيه .. يقوم خلاله بتنوير الشعب فى امرها حتى يحوزها كامله فى دستوره الدائم وسيبدأ هذا الاسبوع بيوم الخميس ١٣/ ٣/ ١٩٦٩ بمحاضره بدار الحزب بالموردة .. ثم تستمر المحاضرات فى الانديه المختلفه فى اطراف العاصمة ثم تختتم فى يوم الخميس ٢٠/ ٣/ ١٩٦٩

بدار الحزب .. ويتوجه الحزب بالدعوه للهيئات والاحزاب والافراد ليشتركوا فى يوم الختام حتى ياخذ شكل مؤتمر

تتخذ فيه التوصيات من اجل حماية الحقوق الاساسيه فـــى دستور السودان الدائم ..

الحقوق الاساسيـــــه :-

الحقوق الاساسيه هى حق الحياه و حق الحريه ومـــا يتفرع عليهما : ويتفرع على حق الحياه الحقوق الاقتصاديه ويتفرع على حق الحريه حرية العقيده وحرية الراى ويتفرع ويتفرع على هذه الفروع فروع كثيره غرضها كرامة حيـاة بنى ادم .. ينصص عليها الدستور ويستوعبها القانون ..

توصيات سنـة ١٩٦٧ :-

كانت اللجنه القوميه للدستور قد قدمت للجمعيـــــــه التاسيسيه الماضيه ما سمى ب (مشروع الدستور) وقد اوشكت الجمعيه ان تجيزه لولا انها حلت .. هذا المشروع تحـــاول اليوم الاحزاب الكبيره وبعض الاحزاب الصغيره ان تجـــيزه بحاله التى قدم بها .. والغريب ان هذه الاحزاب تزعـــم انها تدعو الى الدستور الاسلامى ومع ذلك فهى تريـد اجازة هذا المشروع .. ونحن الجمهوريين نقرر ان هـذا المشروع ليس بدستور على الاطلاق لا هو دستور علمانـى

ولا هو دستور اسلامى .. هو ليس بدستور علمانى لانه يأخذ بالتعديل الباطل الذى اجرى على الماده ٥ / ٢ من دستور السودان المؤقت (المعدل سنة ١٩٦٤) ، ذلك التعديل الذى اجيز يوم ٢٢/ ١١/ ١٩٦٥ ، وبه ظلمت الحقوق الاساسيه للمواطنين .. وهو ليس بدستور اسلامى لعدة اسباب منها ، واهمها ، ان الماده ١١٣ منه تقول ان : (الشريعه الاسلاميه هى المصدر الاساسى لقوانين الدوله) .. وليس فى الشريعه الاسلاميه حقوق اساسيه لانها لا تمثل المستوى الديمقراطى فى الاسلام ، وانما تمثل عهد الوصايه منه ، وليس فى عهد الوصايه دستور .. ثم ان هذا المشروع يقوم على تناقض مشين .. وهو بهذا التناقض عمل لا يستحق مجرد الاحترام .. فالماده الاولى منه تنص : (السودان جمهوريه ديمقراطيه اشتراكيه تقوم على هدى الاسلام) والمادتان ١١٣ و١١٤ تقيدانه بالشريعه الاسلاميه ، وليست الشريعه الاسلاميه ديمقراطيه ولااشتراكيه .. ومن هنا التناقض ..

الدستور الاسلامى المزيف :-

الدعوه اليوم قائمه الى الدستور الاسلامى .. ودعاته لايفهمونه ، وانما يدعون اليه عن جهاله تامه .. ويكفى

ان نقول انهم لا يفرقون بين الدستور والشريعه ، فهم يدعون الى سيادة الشريعه ، وانما تكون السياده للدستور.. فالدستور اصل ، والشريعه فرع .. الدستور القرآن على أن يفهم فهما جديدا في المستوى الديمقراطي منه .. ويومئذ سيظهر ان في الشريعه الاسلاميه نصوصا ليست دستوريه ، فيجرى تعديلها .. ذلك بان الشريعه قد شرعت في عهد الوصايه ، وهو مرحلة انتقال نحو عهد الديمقراطيه .. والخطر على البلاد من مرور دستور اسلامي مزيف كبير لانه سيكون جهلا متسترا بالاسلام .. والباطل العريان خير من الباطل المتستر بقداسة الاسلام ..

دستور العلمانـــي :-

هناك بعض المثقفين من المواطنين يشعر بالخطر من قيام دستور اسلامي مزيف ، وقد جعلهم الخوف من هذا الخطر يدعون الى الدستور العلماني وهذا عندنا خطأ من جهتين : اولاهما ان الدستور العلماني ناقص في حد ذاته ، وانه ، بالغ ما بلغ من الكمال ، لن يرقى الى كفاية الدستور الاسلامي الصحيح .. وثانيهما ان الدعوه

الى الدستور العلمانى تترك الميدان الاسلامى خاليا من الدعوه الواعيه الرشيده .. وان يستجيب شعبنا لهذه مدنيه ويترك الدعوه الدينيه .. فكأن من يرون هذا الرأى من قطاعات الشعب قد اختارت ان تترك الشعب نهبا للتضليل المنظم .. وفى هذا خيانه للشعب وهروب من الميدان .

الدستور الاسلامى :-

الدستور الاسلامى لا يلتمس فى الشريعه الاسلاميه ، وانما يلتمس فى القرآن ، على ان يفهم القرآن فهما جديدا ، يبعث آياته التى كانت منسوخه فى القرن السابع ، لتكون هى صاحبة الوقت اليوم ، وينسخ آياته التى كانت ناسخه وكانت صاحبة الوقت فى القرن السابع ، وعليها قامت الشريعه ~~فلا سبيل غير هذا لاستعادة~~ الحقوق الاساسيه ، ولا دستور يغير الحقوق الاساسيه .. ذلك ان آيات الحقوق الاساسيه منسوخه بايات الاكراه وآيات الوصايه .. فاذا اتبعت الايات المنسوخه فقد ارتفعنا بالاسلام من مستوى العقيده الى مستوى الايقان ، وفى هذا المستوى الناس لا يتفاضلون بالعقيده ، وانما

يتفاضلون بالعقل ، والخلق .. فلا يسأل الانسان عن عقيدته وانما يسأل عن صفاء الفكر واحسان العمل .. ومن عهنا لا يقع تمييز ضد مواطن بسبب دينه ، ولا بسبب عدم دينه .. وهذا الدستور لا يسمى اسلامياً ، لانه لا يسعى لاقامة حكومة دينية ، وانما يسعى لاقامة حكومة انسانية يلتقى عندها ويستظل بظلها كل البشر بصرف النظر عن الوانهم ، والسنتهم ، ومعتقداتهم ، على قدم من المساواة فى الحقوق والواجبات . ولكن مصدره القرآن .. وهو انما كان مصدره القرآن لان القرآن موظف لجلاء الفطرة البشرية من حيث هى بشرية .. جلائها من ادران الاوهام التى غطت عليها وشوهت نقاءها .

الاسلام فى مستوى الايمان هو دين الفطرة البشرية ، من حيث هى بشرية ، وهو المعنى الوارد بقوله تعالى : (فأقم وجهك للدين حنيفاً ، فطرة الله التى فطر الناس عليها . لا تبديل لخلق الله ، ذلك الدين القيم ، ولكن اكثر الناس لا يعلمون * منيبين اليه واتقوه ، واقيموا الصلاة ، ولا تكونوا من المشركين * من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ، كل حزب بما لديهم فرحون

"ذلك الدين القيم" الدين المهيمن على الاديان .. وهو "الاسلام في مستوى الايقان، لا في مستوى "الايمان .. "الاسلام" في مستوى العلم، لا في مستوى العقيده .. وهذا يقتضي فهما للقران جديدا، يسحب النسخ على آيات كانت في القرن السابع ناسخه، وبيعت .. في القرن العشرين، آيات كانت منسوخه، لتكون هي صاحبة الوقت الحاضر .. وبهذا ضمان الحقوق الاساسيه في قمة لا تجارى، ويحرز الدستور الذي به دم كرامة الانسان من حيث هو انسان .. " ولقد كرمنا بني ادم، وحملناهم في البر، والبحر، ورزقناهم من الطيبات، وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا "

هذه هي الخطوط العريضه التي يتولى الحزب الجمهوري في اسبوع "الحقوق الاساسيه وضرورة كفالتها في الدستور الدائم" شرحها، وتبيينها، وتوسيعها .. فمن احب من المواطنين، ومن الاحزاب والهيئات، ان يشارك في هذا الاسبوع فهو مدعو ومرحب به ومشكور ..

المؤتمر القومي

١/ لقد دعا الحزب الجمهوري الاحزاب والهيئات، والافراد، الى لقاء يناقش فيه امر الحقوق الاساسيه في الدستور، وكيف

يمكن ان تتمثل في الدستور الدائم ما يرى الحزب من رؤيته ذلك الى تكوين جبهه عريضه من الاحزاب والهيئات والافراد تقوم على ميثاق مرحلي يغرض مقاومة اي محاولة ترمي الى ظلم الحقوق الاساسيه ، وانما يرمي الى المحاولة لايجاد وحده فكريه بين الاحزاب والهيئات والافراد وهو على هذا الاساس يقدم مخطط يحوى رأيه حول في الدستور الدائم ..

٢/ هل يدعو الحزب الجمهوري الاحزاب والهيئات والافراد الى نفسه ؟؟ هذا ما يتبادر الى الاذهان من الوهلة الاولى ... والحق غير ذلك .. الحق ان الحزب الجمهوري يدعو الناس احزابا وهيئات وافرادا الى الاسلام الصحيح. وليس الحزب الجمهوري حزبا كسائر الاحزاب وانما هو الدعو الاسلاميه .. هو الاسلام عائدا من جديد .. فان تبادر الى الاذهان ان الحزب الجمهوري انما يدعو الاحزاب لتلتف وجودها ليتسع جمهوريه فليكن واضحا ان الدعوه انما هي الى الاسلام

٣/ ان قيام جبهه عريضه من الاحزاب والهيئات على

ميثاق مرحلي لا يخدم الغرض النهائي، لانه حتى لو ملك ان يهدم الباطل، فانه لا يملك ان يبني في مكانه الحق وعندنا، مثلا في ذلك، ثورة اكتوبر فانها مهدت الارض للتغيير ثم عجزت عن التغيير .. فكأنها كانت تملك ارادة التغيير ولكنها لم تكن تملك فكرة التغيير ..

٤/ نحن نريد لشعبنا ان يبعث ثورة اكتوبر من جديد، وان يكون عنصر التوحيد فيها الاكبر .. ومن اجل التوحيد — توحيد الشعب — نرشح ثورة التوحيد — لا اله الا الله — فان بعث لا اله الا الله يعطينا ارادة التغيير وفكرة التغيير وهذا هو الدستور الاسلامي الصحيح

٥/ ان الدعوه الى هذا اللقاء الذي سيكون بمثابة مؤتمر قومي قد يمكننا من الاتفاق على مسائل بعينها، وان اختلفنا فقد يمكن ان نتفق على ان نختلف ريثما تجيء الفرص للقاءات اخرى يتم فيها الاتفاق .

٦/ فان منعت اعتبارات حزبية بعض الناس عن

الاستجابـــه لهـــذه الدعـــوه فان الحزب الجمهـــورى يكون قد بلغ ..

الجزب الجمهـــــورى

٢٠/ ٣/ ١٩٦٩
==========